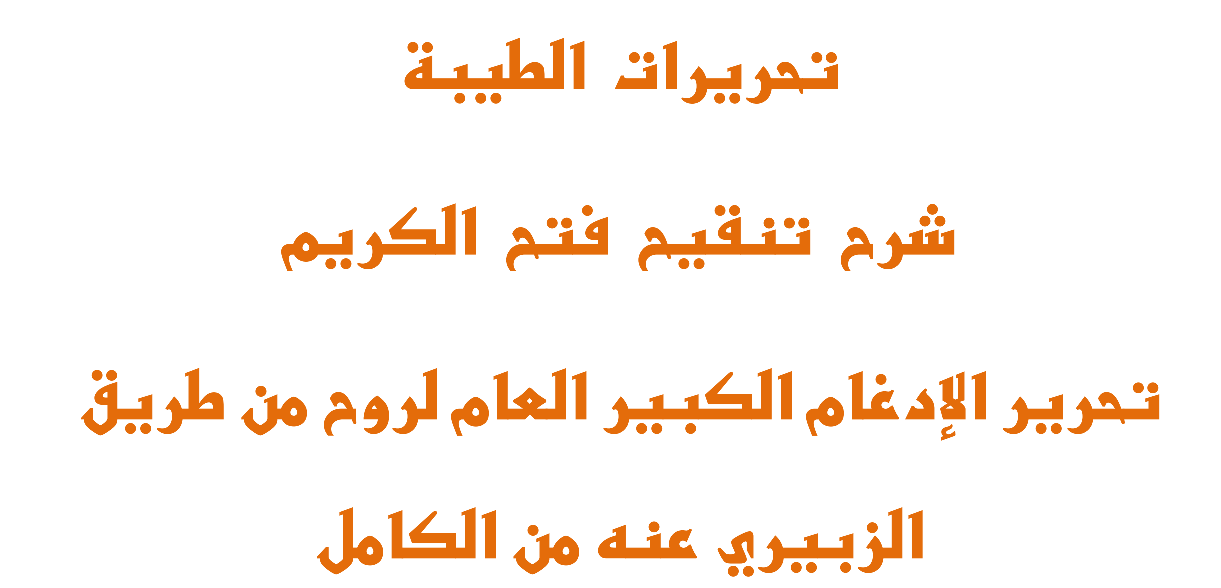


تحريرات الطيبة

شرح تنقيح فتح الكريم

تحرير الإدغام الكبير العام لروح من طريق الزبيري عنه من الكامل

جمع وترتيب

خادم القرآن الكريم

عبد العزيز منصور عبد العزيز منصور

(أبو عمرو)

تحرير الإدغام العام لروح من الكامل

قال صاحب التنقيح :

32 – ولا مدَّ معْ لِإدغامِ إلا لروحهم ....

التحرير هنا بين المد المنفصل وبين الإدغام الكبير العام لمن لهما المدُّ والإدغامُ ، وهما : أبو عمرو ويعقوب) فلقد ورد الخلاف في الإدغام العام لكل منهما ، وورد لهما الخلاف كذلك في المد المنفصل .

قال ابن الجزري في باب الإدغام الكبير :

أدغم بخلف الدوري والسوسي معا ....

وقال في نهاية الباب :

.... وقيل عن يعقوب ما لابن العلا

وقال في باب المد والقصر :

.... وقصر المنفصل بن لي حمًا عن خلفهم داعٍ ثمل

فظاهر هذه النصوص يفيد أن الخلاف عن البصريين ثابت في الإدغام الكبير وفي المد المنفصل ، ولكن هل الأوجه هنا مطلقة ؟ بمعنى هل يأتي الإدغام على القصر والمد ؟

وهل يأتي المد على الإظهار والإدغام ؟

الإمام ابن ا لجزري حرر هذه المسألة لأبي عمرو في الطيبة والنشر ، فقال :

أدغم بخلف الدوري والسوسي معا لكن بوجه الهمز والمد امنعا

أي : امنع الإدغام الكبير العام لأبي عمرو براوييه على كل من : (تحقيق الهمز الساكن ، ومد المنفصل) .

وعلى ذلك نقول : لا يأتي الإدغام لأبي عمرو إلا على : إبدال الهمز الساكن ، وقصر المد المنفصل ، ويمتنع على كل من : تحقيق الهمز الساكن أو مد المنفصل .

أما بالنسبة ليعقوب : فسكت عنه ابن الجزري ولم يقيد له الإدغام بقصر ولا مد .

وجاء صاحب التنقيح هنا وذكر أن الإدغام لا يأتي مع المد إلا لروح فقط .

أي أن الإدغام يمتنع على المد لرويس ويتعين عيه القصر ، أما روح فيأتي له الإدغام على كل من القصر والمد في المنفصل .

وسبب التفريق هنا بين رويس وروح في مجئ الإدغام لروح على المد وامتناع ذلك لرويس ؛ أنهم يقولون : أن روحًا يأتي له الإدغام العام من الكامل ، والكامل فيه المد لروح [1] .

أما رويس : فلا يأتي له الإدغام إلا من المصباح ، وليس فيه إلا القصرَ وجهًا واحدً ليعقوب ،

---

[1] – كما في البيت رقم (6) من التنقيح : ومن كامل إدغام روح مبسملا

فلا يأتي الإدغام من المصباح إلا على القصر فقط ليعقوب بكماله .

وهذا التحرير الذي يجيز الإدغام مع المد لروح ، لا يصح إلا في حالة واحدة ، وهي : ان نجد في الكامل الإدغام العام لروح ، أما إذا لم نجد في الكامل الإدغام العام لروح فحينئذ نقول : أن هذا التحرير غير صحيح .

والحق يقال : أن الكامل ليس فيه الإدغام العام لروح ، وإنما الذي في الكامل هو الإدغام الخاص فقط ، وليس لروح فقط ، وإنما هو لرويس وروح معًا .

قال الهذلي في الكامل بعد أن ذكر إدغامَ أبي عمروٍ البصري ومَن وافقه في بعض الكلمات ، قال : " ... وافقه يعقوب في (والصاحب بالجنب) ، وأدغم رويس (فلا أنساب بينهم) ، (نسبحك كثيرًا ، نذكرك كثيرًا ، إنك كنت بنا بصيرًا) ، سلَّامٌ معه في الكافَات [2] ، زاد الحمامي عن رويس (لذهب بسمعهم) ، و (الكتاب بالحق) بعد السبعين والمائة في البقرة ، وفي الأعراف (جهنم مهاد) " [3] .

هذا هو كلام الإمام الهذلي لم يذكر الإدغام العام مطلقًا لرويس ولا لروح ، وإنما ذكر الإدغام الخاص فقط في بعض الكلمات التي وافق فيها يعقوبُ أو رويسٌ أبا عمرو البصري .

---

[2] – يعني في حروف الكاف من (نسبحك كثيرًا .... الخ) .

[3] – الكامل (1 / 699) .

وعلى ذلك نقول : ليس في الكامل الإدغامَ العامَ لروح ، وإنما الإدغام الخاص فقط ، وهو لرويس في الكامل أكثرَ مما فيه لروح ؛ لأنه ذكر الإدغام ليعقوب في (والصاحب بالجنب) ، والباقي اختصَّ به رويسٌ دون روح .

وعلى ذلك نقول : هذا التحرير الذي يجيز الإدغام لروح مع المد من الكامل غيرُ صحيح ؛ لأنه بُني على عزوٍ غير صحيح وهو أنَّ في الكامل الإدغام العام لروح ، وليس كذلك .

والسؤال : من أول من قال بالإدغام العام لروح من الكامل ؟

والجواب : أول من قال بذلك – فيما أعلم – هو الإمام المنصوري – رحمه الله – ولكن قال بذلك لرويس ولروح ، وليس لروح فقط .

قال العلامة المنصوري – رحمه الله – في تحريراته :

قوله تعالى : " (لا ريب فيه هدًى للمتقين) ... وليعقوب خمسة أوجه :

الأول : الإظهار مع عدم الغنة وعدم هاء السكت .

الثاني : مثله ولكن مع هاء السكت .

الثالث : إظهار (فيه) مع الغنة في (هدًى) مع ترك هاء السكت .

الرابع : مثله مع هاء السكت .

الخامس : إدغام (فيه) مع ترك الغنة بلا هاء السكت لأبي الكرم في المصباح ، وأبي حيان في

المطلوب في قراءة يعقوب ، وهي رواية الزبيري عن روح ورويس وسائر أصحابه عن يعقوب . قال : " وقد أخذنا وجهًا سادسًا وهو إدغام (فيه) مع ترك الغنة مع هاء السكت روايةً [4] .

وقال في قوله تعالى : (وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون) .

ليعقوب خمسة أوجه :

الأول : الإظهار والقصر بلا هاء السكت ..... الخ .

الثاني : ومع هاء السكت لابن سوار عن يعقوب ...... الخ .

الثالث : والمد بلا هاء السكت ..... الخ .

الرابع : والإدغام بلا هاء السكت مع القصر : من المصباح لأبي الكرم .

الخامس : ومع المد رواية الزبيري عن روح ورويس وسائر أصحابه عن يعقوب .

ثم قال : " فإن قلتَ من أين يعلم ، أن الزبيري له المد ؟ قلتُ : طريق الزبيري عن روح من (غاية أبي العلاء) ومن (الكامل) وليس لهما إلا المد ، فتعين أن يكون له المد " [5] .

والسؤال : على أي أساس قال العلامة المنصوري بأن الإدغام ليعقوبَ هو من رواية الزبيري عن روح ورويس وسائر أصحابه عن يعقوب ؟

---

[4] – تحرير الطرق والروايات (26 – 27) .

[5] – تحرير الطرق والرويات (34 – 35) .

والجواب : أن الإمام المنصوري أخذ بذلك من ظاهر كلام الإمام ابن الجزري في النشر ، حيث قال الإمام ابن الجزري في عزو وجه الإدغام العام ليعقوب :

" وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمِصْبَاحِ عَنْ رُوَيْسٍ وَرَوْحٍ وَغَيْرِهِمَا وَجَمِيعِ رُوَاةِ يَعْقُوبَ إِدْغَامَ كُلِّ مَا أَدْغَمَهُ أَبُو عَمْرٍو مِنْ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ ، أَيْ : مِنَ الْمِثْلَيْنِ وَالْمُتَقَارِبَيْنِ .

وَذَكَرَهُ شَيْخُ شُيُوخِنَا الْأُسْتَاذُ أَبُو حَيَّانَ فِي كِتَابِهِ الْمَطْلُوبِ فِي قِرَاءَةِ يَعْقُوبَ ، وَبِهِ قَرَأْنَا عَلَى أَصْحَابِنَا عَنْهُ ، وَرُبَّمَا أَخَذْنَا عَنْهُ بِهِ .

وَحَكَاهُ الْإِمَامُ أَبُو الْفَضْلِ الرَّازِيُّ ، وَاسْتَشْهَدَ بِهِ لِلْإِدْغَامِ مَعَ تَحْقِيقِ الْهَمْزِ .

قُلْتُ [6] : هُوَ رِوَايَةُ الزُّبَيْرِيِّ عَنْ رَوْحٍ وَرُوَيْسٍ وَسَائِرِ أَصْحَابِهِ عَنْ يَعْقُوبَ " [7] .

فالإمام المنصوري – رحمه الله – يأخذ بظاهر النشر ، فأخذ بالإدغام العام ليعقوب من روايتيه من كتاب (المطلوب) لأبي حيان ، وأخذ به كذلك من كتاب (المصباح) لأبي الكرم ، وأخذ به كذلك من (طريق الزبيري عن روح ورويس عن يعقوب) .

وعلى ذلك اعتمد الإمام المنصوري ، وخرَّج على ذلك العزو تحريراتِ الإدغام ليعقوب .

والطريق الذي عزا إليه الإمام المنصوري الإدغامَ مع المد هو : طريق الزبيري عن روح ورويس

---

(6) – أي الإمام ابن الجزري .

(7) – النشر (302 – 303) .

؛ لأن الإمام ابن الجزري قال : " هُوَ رِوَايَةُ الزُّبَيْرِيِّ عَنْ رَوْحٍ وَرُوَيْسٍ وَسَائِرِ أَصْحَابِهِ عَنْ يَعْقُوبَ " .

فنظر المنصوري في طريق الزبيري فوجده مُسندًا من (الكامل) و (غاية أبي العلاء) ، ولكنه لروح فقط ، أما رويس فلم يسنده ابن الجزري في النشر من طريق الزبيري ، ومع أن الزبيري قرأ على رويس كما قرأ على روح ، ولكن ابن الجزري أسنده في طرق روح فقط من كتابي (الكامل) و (غاية أبي العلاء) ، وهذان الكتابان مسندان في طرق رويس أيضًا ، ولكن من غير طريق الزبيري .

فلما رجع إلى هذين الكتابين [٤] وجد فيهما المدَّ ليعقوب بكماله ، وعلى ذلك حكم على طريق الزبيري بأن فيه المد وفيه الإدغام العام ليعقوب ، ومن هنا أجاز المنصوري ليعقوب الإدغام مع المد من طريق الزبيري من (الكامل) و من (غاية أبي العلاء) .

ووافقَه أتباعُه على ذلك ، فقالوا بجواز الإدغام العام ليعقوب على المد ، ومنهم :

1 – قال العلامة محمد بن إبراهيم الطباخ :

إدغامُ يعقوبَ مع المـــــــدِّ جرى ....

قال الأبياري شارحًا : أي أن الإدغام ليعقوب جائز مع المد والقصر ، ففي قوله تعالى :

---

[٤] – وذلك اعتمادًا على ما ذكره ابن الجزري في النشر ؛ لأنه لم يكن عنده كتاب الكامل ، وكان عنده كتاب غاية الاختصار .

(نحن نقص عليك أحسن القصص ...) الآية ، أربعة أوجه ؛ لأن الإظهار والإدغام يضربان في وجهي المنفصل [9] :

2- قال الشيخ أحمد الأبياري :

فإذا ابتدأت من قوله تعالى(وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون) جاز لك في هذه ستة أوجه : أربعة على الإظهار وهي : القصر والمد مع هاء السكت وعدمها ، والخامس والسادس : الإدغام مع القصر والمد ... الخ .

وامتنع الإدغام لأبي عمرو حال المد وحده ، أو حال المد والهمز من قوله في الطيبة :

(لكن بوجه الهمز والمد امنعا) [10] .

3- قال الشيخ إبراهيم العبيدي :

قوله تعالى : (وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون) :

" ليعقوب : اعلم أن الإدغام عنده يأتي على المد والقصر ، وأن هاء السكت كذلك " [11] .

4- قال العلامة الخليجي :

---

[9] – غيث الرحمن على هبة المنان (200) .

[10] – غيث الرحمن على هبة المنان (58) .

[11] – التحارير المنتخبة على متن الطيبة (96) .

والحضرمي أدغمَ معْ قصرٍ ومد .... [12]

ثم جاء بعد ذلك الإمام الأزميري – رحمه الله – وردَّ روايةَ الإدغام من طريق الزبيري ، وذكر أنها ليست من طريق الطيبة ، فقال :

وقوله في النشر : قلت [13] : هو رواية الزبيري عن روح ورويس وسائر أصحابه عن يعـقوب ؛ تقوية للإدغام وليس من طريق الكتاب ، على أني رأيت في غاية أبي العلاء لم يذكر الإدغام للزبيري إلا في (والصاحب بالجنب) و (فلا أنساب بينهم) و (كي نسبحك كثيرا) و (نذكرك كثيرا إنك كنت بنا بصيرا) هذه الكلمات فقط ..... ، نعم الزبيري عن روح من طريق الطيبة ، لكن رواية الإدغام ليس من طريق الطيبة ، إذ لو كانت من طريقها لذكرها بطريق الخلف كما ذكر في (تظلمون) في النساء [14] .

وقال في موضع آخر : " قوله تعالى : (وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس .. إلى قوله تعالى : مستهزءون) ، فيه لكل من رويس و روح سبعة أوجه :

" ... والسابع : إدغام (قيل لهم) مع القصر وعدم الغنة بلا هاء من المصباح لأبي الكرم . وقد أخذنا وجها ثامنًا : الإدغام مع المد و عدم الغنة بلا هاء للزبيري عن روح و رويس ، وتقدم أنه

---

[12] – مقرب التحرير للنشر والتحبير .

[13] – أي الإمام ابن الجزري .

[14] – بدائع البرهان (3) .

ليس من الطيبة .

فالصواب : أن يختصَّ الإدغامُ الكبيرُ بالقصر ، إلا ما ذكر بقيته في الطيبة مثل : (لذهب بسمعهم) و (أنزل لكم) وغيرهما ، و كذلك كلمة (جعل) حيث وقع لرويس ، وكذا لروح في (فلا أنساب بينهم) و (كي نسبحك كثيرا) و (نذكرك كثيرا إنك كنت) هذه الكلمات فقط فيأتي المد أيضًا بلا شك ... الخ " [15] .

ثم جاء بعد ذلك الإمامُ المتولي وأخذ برواية الإدغام العام من طريق الزبيري كما فعل الإمام المنصوري ، ولكنَّ المتولي أخذ بها من رواية روحٍ فقط دون رويس ؛ لأنَّ طريقَ الزبيريِّ مسندٌ في النشر في رواية روح ، وليس مسندًا في رواية رويس .

ومن هنا يكون الإمامُ المتولي قد خالفَ الإمامَ الأزميريَّ مطلقًا ، ووافقَ المنصوريَّ في وجهٍ وخالفَه من وجهٍ آخر .

فالإمام المنصوري أخذ بالإدغام العام من طريق الزبيري لرويس وروح مطلقًا من (الكامل) ومن (غاية أبي العلاء) .

والإمامُ الأزميريُّ ردَّ هذا الإدغامَ من طريق الزبيريِّ مطلقًا ، وقال أن رواية الإدغام ليست من طريق الطيبة ، وإن كان طريق الزبيري عن روح من طرق الطيبة .

---

[15] – بدائع البرهان (9) .

والإمام المتولي أخذ به ولكن من رواية روح فقط من طريق الزبيري عنه من الكامل ، مع أن طريق الزبيري مسندٌ عن روح من (الكامل) و (غاية أبي العلاء) إلا أنه لم يأخذ به من (غاية أبي العلاء) ؛ لأن الإمام الأزميري اطلع على (الغاية) فلم يجد فيها الإدغام الخاص فقط لرويس ويعقوب ، ولم يجد فيها الإدغام العام [16] .

ولم يكن عند الإمامين (الأزميري والمتولي) كتاب (الكامل) كما صرَّحا بذلك في كتبهما ، وبالتالي لم يطَّلعا على ما في (الكامل) فسكت عنه الأزميري ، ولم يقل فيه شيئًا .

أما الإمام المتولي فأخذ بالإدغام العام لروح من (الكامل) ؛ لأنه أخذ بكلام الإمام ابن الجزري من أن الإدغام العام هو من رواية الزبيري عن روح ورويس ، وبما أن الزبيري ليس مسندًا في النشر إلا عن روح فقط ، أخذ به لروح فقط ، وبما أنه مسندٌ لروح من : (الكامل) و (غاية أبي العلاء) فقط ، فينبغي حينئذ أن يكون الإدغامُ عن الزبيري من هذين الكتابين ، وهذان الكتابان لم يكونا عند الإمام المتولي ، ولكن الإمام المتولي أخذ بكلام الإمام الأزميري من أن (غاية أبي العلاء) ليس فيها إلا الإدغامَ الخاص فقط .

وإذا كانت (الغاية) ليس فيها الإدغام العام لروح من طريق الزبيري ، فينبغي أن يكون في الكتاب الآخر المسند لروح من هذا الطريق وهو كتاب (الكامل) .

---

(16) – وسبق ذكر هذا الكلام عن الأزميري في الصفحة السابقة .

وعلى هذا الظن وهذا الاحتمال أخذ الإمامُ المتولي بالإدغام العام لروح من طريق الزبيري عنه من (الكامل) .

ومع أنه أخذ بهذا الادغام من (الكامل) بهذا الظن والاحتمال [17] ، ومع ذلك قيد هذا الإدغام من (الكامل) بما فيه من البسملة والمد والقصر والغنة وغير ذلك .

وأقول منصفًا للإمام المتولي – رحمه الله – لو أنه اطلع على كتاب (الكامل) ما أخذ منه بالإدغام لروح أبدًا ؛ لأن (الكامل) ليس فيه إلا الإدغام الخاص فقط لرويس وروح ، كما سبق وذكرنا ذلك .

ولو أن الإمام الأزميري – رحمه الله – اطلع على (الكامل) ولم يرى فيه إلا الإدغام الخاص فقط وذكر ذلك ، كما فعل في (غاية الاختصار) لما أخذ به أيضًا المتولي ، كما أنه لم يأخذ به من (غاية الاختصار) اعتمادًا على كلام الأزميري من أنه لم يجد فيها إلا الإدغام الخاص فقط .

قال الإمام المتولي :

وما كان عن روحٍ يُخصُّ بسكتِــــــــهِ الِادغامَ بل من كاملٍ كن مبسمِلا

ثم قال شارحًا :

" وكذا لا يختص الإدغام لروح بالسكت بين السورتين ، بل يأتي أيضًا مع البسملة من رواية

[17] – أقول بالظن والاحتمال ؛ لأنه لم يطلع على كتاب الكامل ويرى فيه الإدغام ، أو يأخذه بنقلٍ عمن رآه فيه ، ويؤيد ذلك أن الكامل ليس فيه الإدغام العام .

الزبيري عنه من الكامل ، خلافًا لما فهمه الأزميري من قوله في النشر : " قلت هي رواية الزبيري عن روح ... الخ " ، من أنه تقويةٌ للإدغام عن يعقوب وليس من طريق الكتاب ، وليس الأمر كما قال .

وقوله [18] : " نعم الزبيري عن روح من طريق الطيبة ، لكن رواية الإدغام ليست من طريق الطيبة ؛ إذ لو كانت من طريقها لذكرها بطريق الخُلف " ، ما قاله إلا لكونه لم يستحضر قول الطيبة : " وقيل عن يعقوب ما لابن العلا " ، ولو استحضره لاكتفى به في ذكر الخلاف .

والحاصل أن الإدغام لرويس يختص بالسكت بين السورتين من المصباح ، ويأتي لروح مع السكت منه ، ومع البسملة للزبيري عنه من الكامل ... الخ [19] .

وقال في موضع آخر :

وإدغامُ يعقوبَ اخصصنَّ بقصـــــره ....

وإنا أخذنا مــــدَّ يعقوبَ مدغـــمًا ولكن طريق النشر ما قلتُ أوَّلا

ولكنــه عــن روحهــم من طريقــه فعند الزبيري عنه من كاملٍ حلا

[18] – الإمام الأزميري في البدائع .

[19] – الروض النضير (172 – 173) .

ثم قال شارحًا :

" يختص الإدغام الكبير ليعقوب بالقصر في المنفصل ..... الخ .

وقد أخذنا ليعقوب بالمد أيضًا مع الإدغام ، وطريق النشر هو الأول [20] ، ولكن للزبيري عن روح من الكامل من طريقه خلافًا للأزميري " [21] .

وقال في عزو الطرق :

.... وتلا يعقوبُ في المصباح ما لابن العلا

في أحد الوجهين ثم الكامـــــلُ عن الزبيري عند روح ناقــلُ

ووافقَ الإمامَ المتولي على هذا التحرير – وهو أن الإدغام العام يأتي لروح من طريق الزبيري عنه من الكامل – كلُّ مَن جاء بعده من المحرِّرين ، وهذه بعض نصوصهم :

1– قال الشيخ محمد جابر المصري في (قواعد التحرير) :

ويختصُّ الِادغامُ الكبيرُ بقصره سوى روحهم فالمـــــدُّ من كاملٍ علا

2– قال الشيخ محمد جابر المصري في (شرح مختصر قواعد التحرير) :

وإدغامَـــه جـــوِّز بمدٍّ وقصره ....

---

[20] – يعني بالقصر كما أشار إليه قبل ذلك بقوله : " يختص الإدغام الكبير ليعقوب بالقصر في المنفصل " .

[21] – الروض النضير (210) .

ثم قال شارحًا : " يجوز الادغام الكبير لروح مع المد والقصر ... الخ " .

3 - قال الشيخ عامر عثمان :

" يمتنع مد المنفصل مع الإدغام الكبير لغير روح ، وهما (أبو عمرو ورويس) أما روح فيجوز له الإدغام مع القصر من المصباح ، ومع التوسط من طريق الزبيري عنه من الكامل ... " [22]

4 - قال الشيخ أحمد عبد العزيز الزيات :

وتختصُّ كالإدغام بالسكت عنده ومن كاملٍ إدغامُ روحٍ مبسملا

ثم قال شارحًا : " ... إلا أنه جاء في كتاب (الكامل) إدغام روح مع البسملة ، فيكون لروح الإدغام مع البسملة ومع السكت " .

وقال في موضع آخر :

ولا مدَّ مع الإدغام إلا لروحهم ....

ثم قال شارحًا : " يمتنع التوسط في المنفصل على الإدغام لرويس ، ويجوز لروح " [23] .

5 - قال الشيخ محمد إبراهيم سالم :

" يختص الإدغام العام ليعقوب من المصباح ، وفيه (الإظهار أيضًا والقصر في المنفصل

[22] - فتح القدير (62) .

[23] - شرح تنقيح فتح الكريم (59) .

والسكت بين السورتين .... الخ ، ويأتي أيضًا لروح الإدغام العام من رواية الزبيري عنه من الكامل ... وهكذا حَرَّر في الروض رادًّا على الأزميري [24] ...... الخ " .

وقال في موضع آخر :

قوله تعالى (وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون) .

أبو عمرو بالإدغام وقصر المنفصل واندرج روح ، روح على هذا الوجه بتوسط المنفصل ، ولاحظ دائمًا (ولا مدَّ معْ لِإدغام إلا لروحهم) [25] .

6- قال الشيخ محمد تميم الزعبي :

" يمتنع مد المنفصل مع الإدغام الكبير لأبي عمرو ويعقوب إلا لروح فإنه يجوز له الإدغام الكبير مع القصر من المصباح ، ومع التوسط من طريق الزبيري عنه من الكامل " [26] .

هذه بعض نصوص المحررين المتأخرين الذين تابعوا الإمامَ المتولي على الأخذ بالإدغام العام لروح من طريق الزبيري عنه من الكامل .

وهذا هو ما عليه أكثر القراء والمقرئين اليوم ، وليست كثرتهم هذه دليلًا على صحة هذا الوجه ؛ لأنَّهم كلُّهم مقلدون في ذلك لرجل واحد فقط ، وهو الإمام المنصوري في الأخذ بالإدغام مع

---

[24] – لأن الأزميري قال : رواية الزبيري بالإدغام عن روح ورويس ليست من طريق الطيبة .

[25] – فريدة الدهر (2 / 35) .

[26] – تيسير الفتاح العليم (56) .

المد من طريق الزبيري ، ثم قلدوا بعد ذلك الإمامَ المتولي في الأخذ به لروح فقط دون رويس ، وهذا تقليد مجرد عن البحث والتحقيق والتدقيق في هذه المسألة .

وهذا التقليد من أصحاب المدرسة الأزميرية مخالفٌ لمنهجهم الذي يحررون عليه ، وهو ردُّ ما في النشر إلى أصوله ، وتقديم ما في أصول النشر على ما في النشر إذا خالف النشرُ أصولَه ، وهذا الإدغام الذي يأخذون به لروح من طريق الزبيري عنه من الكامل ، ليس في أصول النشر مطلقًا ، لا في الكامل ولا في غيره من الأصول ، فلماذا يأخذون به ؟

ولذلك لو سألتَ أحدَهم : لماذا لا تأخذ بالإدغام العام لروح من طريق الزبيري عنه من غاية أبي العلاء ؟ مع أنها مسندةٌ لروح في النشر من طريق الزبيري ؟

والجواب : سيقول لك أننا لا نأخذ بالإدغام العام منها لأن الإمام الأزميري اطَّلع عليها ولم يجد فيها إلا الإدغامَ الخاصَّ فقط ليعقوب ، فلذلك لا نأخذ منها بالإدغام العام .

وهذا كلام صحيح بلا شك .

ولكن لو سألناه : لماذا تأخذ بالإدغام العام لروح من طريق الزبيري عنه من الكامل ؟

والجواب : لأن المتولي قال بأن الكامل فيه الإدغام العام لروح من طريق الزبيري عنه .

وحينئذٍ نقول له : الإمام المتولي لم يطلع على الكامل ويرى فيه الإدغام العام لروح ؛ لأن الكامل لم يكن عنده ، ولم يكن عند الأزميري كذلك ، وإنما قال المتولي هذا الكلام بناء على اجتهاد منه

وظن واحتمال أن يكون في الكامل الإدغام العام لروح ، ولو اطلع الإمام المتولي على الكامل الآن لمنع هذا الوجه لروح ، ولم يقل به مطلقًا ، كما منعه من غاية الاختصار ، بناء على كلام الأزميري أنه لم يجد في غاية أبي العلاء إلا الإدغام الخاص فقط .

وعلى ذلك نقول لمن يأخذون بهذا الإدغام لروح من الكامل : ينبغي على منهجكم أن تتركوا هذا الإدغام ولا تأخذوا به لروح من الكامل مطلقًا ؛ لأن الكامل ليس فيه هذا الإدغام كغاية أبي العلاء تمامًا ، فكما لم تأخذوا به من غاية أبي العلاء ؛ لأنه ليس فيها الإدغام العام ، فكذلك ينبغي ألا تأخذوا به من الكامل ؛ لأنه ليس فيه الإدغام العام .

وهاهو كتاب الكامل بين أيديكم الآن ، فأرونا أين هو الإدغام العام لروح من طريق الزبيري عنه ؟

فإما أن تأخذوا بهذا الإدغام لروح من الكامل وغاية أبي العلاء معًا ، وهذا لا يجوز ؛ لأنكم بذلك ستنسبون إلى الكتب ما ليس فيها ، وإلى أصحاب الكتب ما لم يقولوا به ، وهذا كذب وتدليس ننزهكم عنه .

وإما أن تتركوا هذا الإدغام ولا تأخذوا به من الكتابين معًا ؛ لأنه ليس فيهما ، وهذا هو اللائق بأهل البحث والتحرير والتحقيق .

خلاصة ما سبق :

1- الإمام المنصوري أخذ بالإدغام العام مطلقًا من طريق الزبيري لرويس وروح من كتابي (الكامل ، غاية الاختصار) .

2- الإمام الأزميري ردَّ الإدغام العام مطلقًا من طريق الزبيري لرويس وروح ، وقال أنه ليس من طريق الطيبة .

3- الإمام المتولي أخذ بالإدغام العام لروح فقط من طريق الزبيري عنه من (الكامل) .

وتبعَ الإمامَ المتولي على ذلك أغلبُ المحررين إلى الآن دون بحث أو تحقيق لهذه المسألة .

وعلى ذلك يكون الإدغام الكبير ليعقوب مرَّ بثلاثة مراحل ، وهي :

المرحلة الأولى ، وهي : الإدغام مع المدِّ والقصر ليعقوب براوييه ، وهذه مرحلة (الإمام المنصوري) ومَن تبعه من المحررين .

المرحلة الثانية ، وهي : الإدغام مع القصر فقط ليعقوب براوييه ، وهذه مرحلة (الإمام الأزميري) ومن تبعه من المحررين .

المرحلة الثالثة ، وهي : الإدغام مع القصر فقط لرويس ، ومع المدِّ والقصر لروح ، وهذه مرحلة (الإمام المتولي) ومن تبعه من المحررين .

والسؤال : ما هو القول الصحيح في هذه المسألة ؟

الجواب : القول الصحيح في هذه المسألة – والله أعلم – هو قول الإمام الأزميري ، وهو أن رواية الإدغام عن الزبيري ليست من طريق الطيبة ؛ لأن هذا هو الموافق لما في طريق الزبيري الذي أسنده ابن الجزري لروح من (الكامل) و (غاية أبي العلاء) .

وعلى ذلك : يكون ذكر الإمام ابن الجزري له على أنه تقويةٌ للإدغام ، لا أنه من طرق الإدغام المعتمدة من الطيبة ، كما ذكره لأبي الفضل الرازي .

وبهذا الاعتبار يُرد ما ذكره العلامة المنصوري من الأخذ بالإدغام العام لأبي عمرو مطلقًا من طريق الزبيري عنه .

وكذلك يُرد ما ذكره الإمام المتولي من أن روحًا له الإدغام العام من طريق الزبيري عنه من الكامل ؛ لأن الكامل ليس فيه الإدغام العام لروح ، بل ليس في الكامل إلا الإدغام الخاص فقط لرويس ولروح ، وسبق ذكر ذلك من كتاب الكامل .

والسؤال : هل يصح الأخذ بوجه الإدغام العام من طريق الزبيري لروح ؟

والجواب : هذا لا يصح مطلقًا ؛ لأن هذا يخالف ما في طريق الزبيري المسند في النشر لروح من الكامل وغاية أبي العلاء .

والسؤال : هل من الأصوب والأفضل أن نمنع الإدغام العام لروح من طريق الزبيري من الكامل ؟

والجواب : نعم ، هذا هو الصواب والصحيح في هذه المسألة ، ولا يصح غير ذلك .

والسؤال : لماذا نمنع الإدغام العام لروح من طريق الزبيري عنه من الكامل ؟

والجواب : لأن الكامل ليس فيه هذا الإدغام العام مطلقًا .

والذي قال بالإدغام العام لروح من طريق الزبيري عنه من الكامل وهو الإمام المتولي ، قال ذلك عن ظن واحتمال ، ولم يقل ذلك عن علم ويقين ؛ لأنه لم يكن عنده الكامل .

ولو اطلع الإمام المتولي – رحمه الله – على كتاب الكامل ، ورأى ما فيه من الإدغام الخاص فقط ليعقوب ، لرجع عن هذا الوجه وما قال به أبدًا .

والدليل على ذلك : أنه منع وجه الوصل بين السورتين لروح من غاية أبي العلاء ، لعدم وجود الإدغام العام فيها لروح كما قال ذلك الإمام الأزميري .

قال في الروض : " والحاصل أن الإدغام لرويس ... ويأتي لروح مع السكت منه ، ومع البسملة للزبيري عنه من الكامل ، وأما مع الوصل له من غاية أبي العلاء ، فينبغي ألا يُقرأ به لقول الأزميري : " على أني رأيتُ في غاية أبي العلاء لم يذكر الإدغام للزبيري إلا في (والصاحب بالجنب) [النساء : 36] ، و (فلا أنساب بينهم) [المؤمنون : 101] ، و (كي نسبحك كثيرًا * ونذكرك كثيرًا * إنك كنت بنا بصيرًا) [طه : 33 – 35] هذه الكلمات فقط " [27] .

---

[27] – الروض النضير (173) .

فعلى نفس منهج الإمام المتولي كما أنه منع الإدغام لروح على الوصل بين السورتين من غاية الاختصار ؛ لأن الأزميري لم يجد فيها الإدغام العام ، فكذلك يجب أن نمنع الإدغام العام لروح على وكل ما يتعلق به على أنه من طريق الزبيري عنه من الكامل ؛ لأننا لم نجد في الكامل الإدغام العام لروح مطلقًا .

فكان على أتباع الإمام المتولي – رحمه الله – أن يرجعوا إلى الكامل ويحققوا منه هذه المسألة بعد أن ظهر هذا الكتاب بعد أن كان مفقودًا .

فما هي حُجةُ مَن يأخذ بالإدغام العام لروح من طريق الزبيري عنه من الكامل ، بعد أن ظهر كتاب الكامل الآن ، ولم نجد فيه الإدغام العام لروح ؟

للأسف ليس لهم حجة في ذلك إلا كلام الإمام المتولي ، وهو قد يُعزر في ذلك ؛ لأنه لم يكن عنده كتاب الكامل ، فظن أن فيه الإدغام ، اعتمادًا على أن طريق الزبيري فيه الإدغام ، أما أتباع الإمام المتولي ، فليسوا معذورون في ذلك أبدًا ؛ لأن الكتاب الذي كان مفقودًا قد ظهر الآن ، فلماذا لم يرجعوا إليه ويحرروا عليه ويصوبوا ما وقع فيه من الخطأ نتيجة غياب الكتاب عن الإمامين الأزميري والمتولي – رحمهما الله – ؟

أم أنه التقليد الأعمى للسابقين فقط ؟ ، وهذا لا يليق بالمحررين أمثال { الزيات ، وعامر عثمان ، ومحمد إبراهيم سالم } فكان على هؤلاء الأفاضل أن يرجعوا إلى الكتب التي ظهرت

بعد أن كانت مفقودة ويحرروا عليها ، ويمنعوا الأوجه التي أجازها مَن كان قبلهم ظنًّا منهم أنها في هذه الكتب التي لم تكن تحت أيديهم .

الخلاصة :

1- عزا الإمامُ ابنُ الجزري في النشر وجهَ الإدغام العام ليعقوبَ من طريق الزبيري ، وذلك من باب تقوية الوجه وبيان كثرة طرقه وشهرته .

2- طريق الزبيري ليس مسندًا في النشر عن رويس ، وهو مسند في النشر عن روح من كتابين فقط ، وهما (الكامل ، غاية أبي العلاء) .

3- رواية الإدغام من طريق الزبيري عن رويس وروح ليست من طريق الطيبة .

4- الإمام المنصوري أخذ بالإدغام العام من طريق الزبيري ليعقوب من الروايتين .

5- الإمام الأزميري ردَّ الإدغام العام من طريق الزبيري ليعقوب من الروايتين .

6- الإمام المتولي هو أول من أخذ بالإدغام العام لروح فقط من طريق الزبيري عنه من الكامل

7- كلُّ من يأخذ بوجه الإدغام لروح من طريق الزبيري عنه من الكامل ، إنما هو مقلد في ذلك للإمام المتولي .

8- الأصل في التحريرات هو العزو ، والعزو سابق على التحريرات ، والتحريرات نتيجة لما في العزو ، وإذا كان العزو صحيحًا كان التحرير صحيحًا ، وإذا كان العزو غير صحيح ، كان

التحرير غير صحيح ، هو ولا بد . وهذا ما حدث في وجه الإدغام العام لروح من الكامل ، فلما عَزَوا هذا الإدغام إلى الكامل وحرَّرُوا على ذلك بعضَ الأوجه ، كانت كل هذه التحريرات التي بُنيت على هذا العزو غير صحيحة ؛ لأنها بُنيت على عزو غير صحيح .

9- كتاب الكامل ليس فيه الإدغام العام لروح ولا لرويس ، كما في كتاب غاية أبي العلاء تمامًا ، فكما لا يُقرأ بالإدغام العام من غاية أبي العلاء ، فكذلك ينبغي ألا يُقرأ بالإدغام العام من الكامل ، فالكتابان فيهما الإدغام الخاص فقط ليعقوب .

10- لا يجوز ولا يصح لنا أن نتمسك بكلام الإمام المتولي ونجعله حجتنا في هذا الوجه ، بعد أن تبين لنا أن هذا الوجه غير صحيح ولا يقرأ به من هذا الطريق ؛ لأنه ليس موجودًا فيه أصلًا ، بل إن هذا الفعل لا يرضى به الإمام المتولي نفسُه – رحمه الله – ، والله أعلم .